الديمقراطية الليبرالية

جاءت الليبرالية كبرنامج أيديولوجي للبرجوازية الصاعدة وكتعبير ثوري عن حاجتها الملحة أقتصادياً وسياسياً لتحطيم كافة الحواجز القائمة على طريقها فقد قام المفكرون الليبراليون بتدمير الاسس النظرية للنظام القديم بمجتمع جديد يمثل مصدر الثروة فيه راس المال القائم على الملكية الخاصة وحرية السوق المستندة الى حرية المنافسة وهكذا يمكن القول أن الليبرالية الاقتصادية والسياسية ولدت في رحم النظام الرأسمالي.

الليبرالية بالطبع أحدى المدارس السياسية الاكثر محورية أقله بالنسبة الى الفكر السياسي الحديث من المهم عدم نسيان حقيقة أن العالم الغربي الحديث كان ليبرالياً أولاً ، ثم اصبح ديمقراطياً ليبراليا لابد من تأكيد حقيقة أن جميع الليبراليين ماضياً وحاضراً لم يكونوا على الاطلاق ديمقراطيين كما لم يكن جميع الديمقراطيين ليبراليين غير أن تطور الليبرالية كان جزءاً لا يتجزء من تطور الديمقراطية الليبرالية.

أن الاقتران بين الديمقراطية والليبرالية لم يقع وعلى ما أعتقد غير وارد ، حيث تشير الاحداث التاريخية الغير ذلك الانبثاق الاول للديمقراطية اليونانية كان

في أواسط القرن السادس قبل الميلاد في مدينة كايوس اليونانية وسرعان ما أنتشر في أثينا وأن الانبثاق جاء عبر تغيرات متواصلة على أمتداد عدد كبير من الاجيال وكان شكل تطور الديمقراطية في أثينا مصدر الهام مركزي بالنسبة الى الفكر السياسي الحديث فمثلها مثل أثينا.

احترام القانون والعدالة أثر في التفكير السياسي في الغرب مع أن هناك أفكار مركزية معينة مخالفة مثل المفهوم الليبرالي الحديث الذي يقول أن البشر أفراد لهم حقوق يتعذر أرجاعها على نحو مباشر الى أثينا.

غير أن ما يمكن الاشارة أليه أن الاقتران بين الديقراطية والليبرالية لم يأتي، تاريخياً ضربة واحدة بل العكس هو الصحيح ، حيث أن الليبرالية تقر باختلافها عن الديمقراطية فأنها قاومت الديمقراطية مدة من الزمن قبل أن تعود لأستيعابها بالتدريج فحق التصويت على سبيل المثال ، ظل قاصراً على الطبقات الرأسمالية العليا وحدها حتى الثلث الاول من القرن التاسع عشر، ففي بريطانية التي شهدت ولادة الفكر الديمقراطي لم تمنح إلا مؤخراً حق التصويت للفئات ذات المؤهلات الدنيا.

وهكذا لا يمكن اعتبار الليبرالية والديمقراطية شيأ واحداً هناك دولاً ديمقراطية غير ليبرالية إلا انها مرت بمراحل تاريخية عديدة مكنتها من التكيف والانتقال من الليبرالية الدستورية الى الرأسمالية الى الديمقراطية الليبرالية ومحاولة التقليد

ستبوء بالفشل وأن الدول التي تحاول الانتقال من نقطة الصفر الى الديمقراطية تحولت الى أنظمة ديكتاتورية تمارس أبشع القهر والطغيان.

بحسب التوجه الليبرالي يعتبر الفرد العنصر الأساسي في المجتمع والمجتمع السياسي يتألف من جمهور من الأفراد المولودين أحرارا ومتساوين والوظيفة الأساسية للسلطة تحدد في حماية حريات الفرد ولذلك يجب إتاحة الفرصة أمام الفرد لتحقيق حريته وبحسب التوجه الليبرالي فإن للمساواة أهمية بالمعنى السياسي حق التصويت للجميع الأصوات متساوية لكن بالنسبة للمساواة من الناحية الاجتماعية الاقتصادية فأنها لا تعتبر قيمة هامة يجب على الدولة أن تتدخل من اجل تحقيقها فتحسين وضع المجتمع يتم من خلال تحسين وضع الفرد وتحسين وضع الفرد من مسؤوليته فالليبراليون غير مستعدين للمس بحريات الفرد من اجل تقليص الفجوات الاجتماعية ولذلك تدخل الدولة على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي يقتصر على الحد الأدنى من اجل الحفاظ على كرامة الإنسان.

قائمة المصادر والمراجع

١. ألان تورين ، ماهي الديمقراطية (حكم الاكثرية ام ضمانات الاقلية) ، ترجمة : حسن قبسي ، الطبعة الثالثة ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠١٦.

٢. ديفيد هيلد ، نماذج الديمقراطية ، ترجمة : فاضل جتكر ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٠٦.

٣. نادية جاسم كاظم الشمري ، الديمقراطية والليبرالية والعلمانية في الفكر الغربي، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ، العدد الرابع ، المجلد السادس ، ٢٠١٦.